

أ.د. عبد المجيد النجار

## القيم الأخلاقية في التشريع الإسلامي : التشريع الاقتصادي أنموذجا

( خلاصة )

لعلّ من أكبر المشاكل التي يعاني منها الإنسان اليوم غياب البعد الأخلاقي في المعاملات بين الأفراد والمجموعات والدول، وهو ما أدى إلى سيادة التحيّل والجشع والانتهازية في تلك المعاملات على جميع مستوياتها. ومما يزيد هذا الأمر استفحالاً أنّ هذا الغياب الأخلاقي لم يقف عند حدّ السلوك عصيانا لمقتضيات الضمائر وتحيّلا على القانون المنظّم للعلاقات، وإنما أصبح غيابا منظّما مقصودا على مستوى التشريع في المجالات المختلفة، فأصبحت الأخلاق لا اعتبار لها في مختلف تلك المجالات عامّة وفي المجال الاقتصادي على وجه الخصوص، ذلك الذي أصبح يسود فيه منطق الاستزادة من الربح والشره للاستهلاك بعيدا عن القيم الأخلاقية المقيدة لذلك، وأصبحت العملة الرائجة في ذلك تلك العبارة الشهيرة " لا نتعامل في هذا المجال بمنطق الجمعيات الخيرية " في إشارة إلى التحلل من القيم الأخلاقية .

وحيثما نعود إلى التشريع الإسلامي عامّة وفي التشريع الاقتصادي منه خاصّة فإننا نجد الأمر يختلف اختلافا كبيرا، حيث يُقيّد ذلك التشريع بقيود أخلاقية في جميع المستويات الاقتصادية، من الإنتاج إلى التوزيع إلى الاستهلاك، فما من حكم من أحكام الشريعة في هذه المراحل كلها إلا وهو مبني على مبدأ أخلاقي يضبطه في صفته النظرية وفي تنزيله على الواقع، فإذا المنظومة التشريعية الاقتصادية قائمة كلها على قيم أخلاقية هي الخلفية الفلسفية الموجهة لها والضابطة للاجتهد فيها . وفي هذه الورقة بيان مفصل لهذه القيم الأخلاقية الموجهة للتشريع الإسلامي عامّة والتشريع الاقتصادي منه خاصّة .

والله ولي التوفيق